البنك الدولي

الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين العدد 2 يناير/كانون الثاني 2014

تباطؤ النمو الاقتصادي يُعزِّز الحاجة إلى إجراء إصلاحات

أبرز الملامح تضررت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة من استمرار التوترات الإقليمية والبيئة الخارجية الصعبة (وإن كانت قد تحسَّنت تحسُّناً طفيفاً). فالنمو الاقتصادي مستمر في التباطؤ، واحتياطيات المالية العامة آخذة في النضوب، ومعدلات البطالة في ازدياد، ونسب التضخم ترتفع في سبعة من أشد اقتصادات المنطقة تأثراً – مصر وتونس وإيران ولبنان والأردن واليمن وليبيا. وتؤدي تدابير السياسات على الأمد القصير – مثل زيادة أجور موظفي القطاع العام ومخصصات الدعم بهدف تخفيف التوترات الاجتماعية – إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الذي يعاني من اختلالات هيكلية قائمة منذ وقت طويل، ومنها القيود الصارمة في أسواق العمل، وتعقيد الإجراءات الحكومية واللوائح التنظيمية والتباسها، ونقص مرافق البنية التحتية، وعدم فعالية نظم الدعم التنازلي، وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي. ومع أن هذه البلدان تواجه عدم استقرار على الصعيد السياسي وفي بيئة الاقتصاد الكلي، فإن تباطؤ النمو بعد ثورات الربيع العربي يتيح فرصة فريدة لمعالجة هذه المشكلات الهيكلية وخلق حيز في المالية العامة وإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل توفير فرص العمل وتحقيق نمو يشارك الجميع في جني ثماره.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)							
	مصر	تونس	إيران	لبنان	الأردن	اليمن	ليبيا
2010 (قبل الربيع العربي)	5.1	3.1	5.9	7.0	2.3	7.7	5.0
2011	1.8	-1.9	1.7	3.0	2.6	-12.7	-62.1
2012	2.2	3.6	-3.0	1.4	2.7	2.4	104.5
أحدث ربع سنة	1.0	2.7	...	2.5	2.8	...	...
f2013	2.1	2.6	-2.1	1.5	3.1	3.0	-6.0
p2014	3.0	3.0	1.0	1.5	3.5	6.0	23.0
معدل البطالة (%)							
	مصر	تونس	إيران	لبنان	الأردن	اليمن	ليبيا
2011	11.8	18.9	12.3	...	12.9	...	20.7
2012	12.6	17.6	15.0	...	12.2	...	19.5
أحدث ربع سنة	13.4	15.7	...	...	14.0	...	...

f2013	13.3	16.7	15.3	13.0	...	...	15.0
p2014	13.9	16.0	15.0	...	...	...	...
معدل التضخم (%)							
	مصر	**تونس**	**إيران**	**لبنان**	**الأردن**	**اليمن**	**ليبيا**
2011	11.0	5.0	20.6	5.7	4.4	19.5	15.9
2012	8.6	5.5	29.4	5.7	4.8	9.9	6.1
أحدث ربع سنة	11.7	6.1	...	...	6.1	14.1	3.6
f2013	6.9	6.2	35.7	3.8	5.2	12.0	4.2
p2014	10.2	5.5	22.5	3.2	3.8	12.0	4.9

المصدر: البنك الدولي ومصادر رسمية وطنية.

أعدت هذا الموجز ليلي موتاغي (الخبيرة الاقتصادية) في مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين للبنك الدولي تحت إشراف شانتا ديفاراجان (رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ونتقدم بالشكر إلى جان لوك برناسوني، وإبريك لو بورني، وندى شويري، ووسام حركي، وإيلينا لانكوفيتشينا، وإبراهيم جمالي، وأحمد كوجوك، وتوماس بلات لورسن، وسامر ناجي متى على تعليقاتهم القيِّمة.

مصر

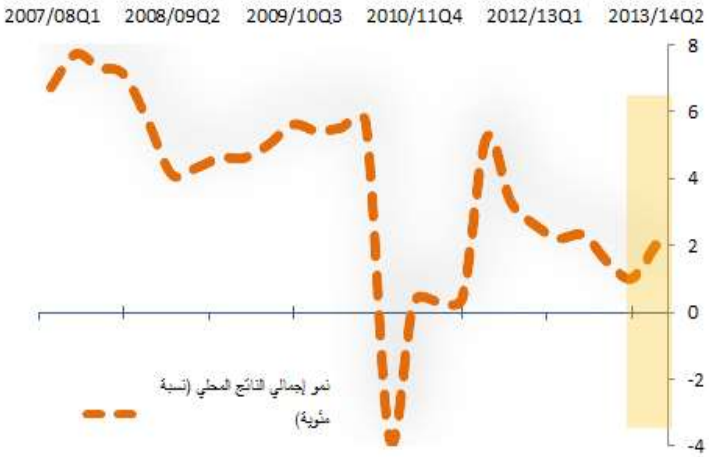

منذ أغسطس/آب 2013، أعلنت الحكومة المؤقتة الحالية عن حزمتي تحفيز اقتصادي بقيمة إجمالية تبلغ 8.7 مليار دولار. أُطلِقَت حزمة التحفيز الأولى في أغسطس/آب وكانت تعادل واحدا في المائة من إجمالي الناتج المحلي (4.3 مليار دولار)، ومن المقرر الإعلان عن الحزمة الثانية في أوائل فبراير/شباط 2014. وسيأتي تمويل هذه الإجراءات التحفيزية مما يتحقق من وفورات الميزانية ومن المعونات التي تقدمها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. وتمثل الهدف من حزمتي التحفيز في توسيع النشاط الاقتصادي على الأمد القصير من خلال زيادة الاستثمارات العامة وأجور موظفي القطاع العام. كما يهدف ذلك إلى زيادة معدل النمو إلى 3.5 في المائة في السنة المالية الحالية (التي تنتهي في يونيو/حزيران 2014) وخفض عجز الميزانية من 13.7 إلى 9.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وجاءت حزمتا التحفيز ضمن خطة للتنمية (الرؤية التنموية الطويلة الأجل مصر 2022) التي تستهدف تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع على الأمد المتوسط من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتكنولوجيا. وفي إطار هذه الخطة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى ما بين 5 و7 في المائة في الأمد المتوسط عن طريق زيادة استثمارات القطاع الخاص وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

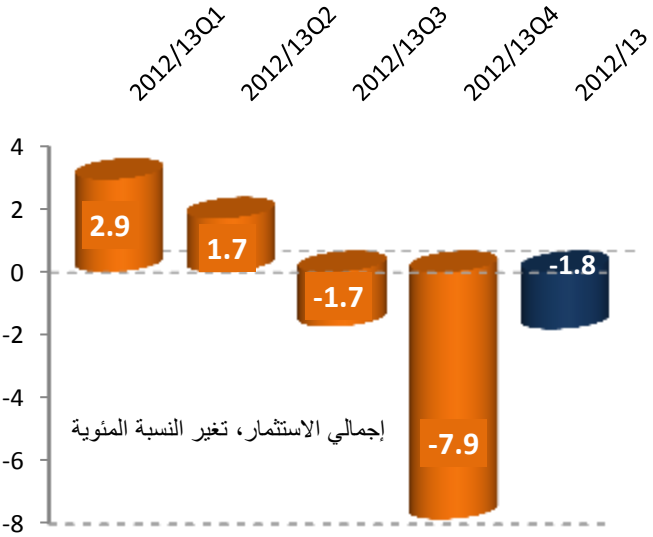

المصدر: مصادر وطنية رسمية

إلا أن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في مصر ظل راكدا عند نحو اثنين بالمائة ومن المتوقع أن يظل ضعيفا في عام 2014. ويرجع هذا في الأغلب

إلى انخفاض الاستثمارات في السنة المالية 2013/2012 بالمقارنة مع السنوات السابقة وذلك من جراء موقف "الانتظار والترقب" الذي اتخذه المستثمرون المحليون وكذلك الأجانب. وقد انخفض إجمالي الاستثمارات بنسبة 2 في المائة ليصل إلى 14.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013/2012 بالمقارنة مع 16.4 و17.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في السنتين الماليتين 2011/2010 و2012/2011 على ا التوالي. ولم تنتعش بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مستويات ما قبل الثورة لكن هناك بعض العلامات على تحسنها. وتظهر البيانات الرسمية أن مصر اجتذبت ما مجموعه 9.2 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الثلاثة الماضية (3 مليارات دولار في 2013). علماً بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بلغت في السابق نحو 9 مليارات دولار سنوياً.

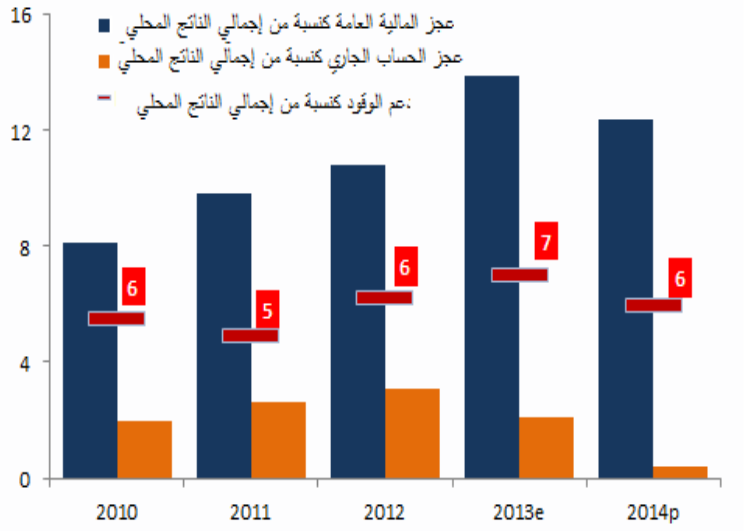

وبسبب ضعف النمو الاقتصادي، ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 13.4 في المائة في الربع الثالث لعام 2013 مسجلة زيادة قدرها 0.1 في المائة عن الربع السابق. ولا يشمل هذا الرقم سوى العمالة المسجلة، ولا يأخذ في الحسبان عدد العاطلين عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتقد أنه أعلى من المعدل الرسمي. وشهدت الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول 2013 وحدها زيادة في عدد المصريين العاطلين عن العمل بلغت 30 ألفاً، وذلك جراء استمرار عدم الاستقرار السياسي وتصاعد حدة العنف. وتظهر البيانات الرسمية أن ما بين 700 ألف شخص و800 ألف من الباحثين الجدد عن عمل يدخلون سوق العمل كل عام، وهو ما قد يزيد جزئيا من العدد الكبير بالفعل من العاطلين عن العمل والبالغ عددهم 3.6 مليون. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أنه لكي ينخفض معدل البطالة بحلول عام 2020، يجب أن ينمو الاقتصاد سنوياً بنسبة 6 في المائة على الأقل.

وقد اتسعت بشدة الفجوة القائمة في معدلات البطالة بين النساء والرجال والتي تعود إلى ما قبل ثورة عام 2011. وبلغ معدل البطالة بين الرجال 9.8 في المائة في حين

وصل المعدل بين النساء إلى 25.1 في المائة في نهاية سبتمبر/أيلول 2013. وتظهر بيانات من مسح استقصائي للقوى العاملة أجري مؤخرا في مصر أن قرابة 74 في المائة من العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما وأن نسبة 42 في المائة منهم في الشريحة العمرية 20–24 عاما. كما تظهر أن أكثر من 76 في المائة من العاطلين عن العمل متعلمون، ويحمل 30 في المائة منهم درجات جامعية أو ما فوقها.

ولم تدع السياسة المالية التوسعية للحكومة مع الدين المحلي المتزايد خلال العامين الماضيين مجالاً يذكر لتمويل القطاع الخاص. وبسبب الدعم المتصاعد لأسعار المواد الغذائية ومنتجات الوقود (الذي بلغ إجمالها نحو 9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و30 في المائة من الإنفاق الحكومي)، ارتفع عجز الميزانية العامة عما كان عليه من قبل ليصل إلى مستوى غير مسبوق قدره 13.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 بالمقارنة مع 11 في المائة في 2012. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الدعم كان مُوزَّعا بصورة غير متناسبة ويعود بالنفع على الأغنياء أكثر من الفقراء. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة للبنك الدولي أنه في المناطق الريفية بصعيد مصر يزيد ما يحصل عليه أغنى 20 في المائة من السكان من منافع دعم الأغذية في المتوسط نحو 48 في المائة عن الشريحة الأشد فقرا من السكان.

وعلى الرغم من أن بلدان الخليج تعهدت بتقديم 16 مليار دولار لمصر، فإن احتياجات البلاد المالية لا تزال كبيرة. ويجري جزئياً سد احتياجات التمويل من خلال السحب من الاحتياطات الدولية (ا التي تكفي لتغطية واردات 4 أشهر في ديسمبر/كانون الأول 2013، ومن ضمنها المعونات المقدمة من بلدان الخليج) ومن زيادة الدين العام. وتظهر البيانات الرسمية أن الدين المحلي للحكومة وحده زاد 6 في المائة في الربع الثالث للسنة المالية 2013 بالمقارنة بالربع

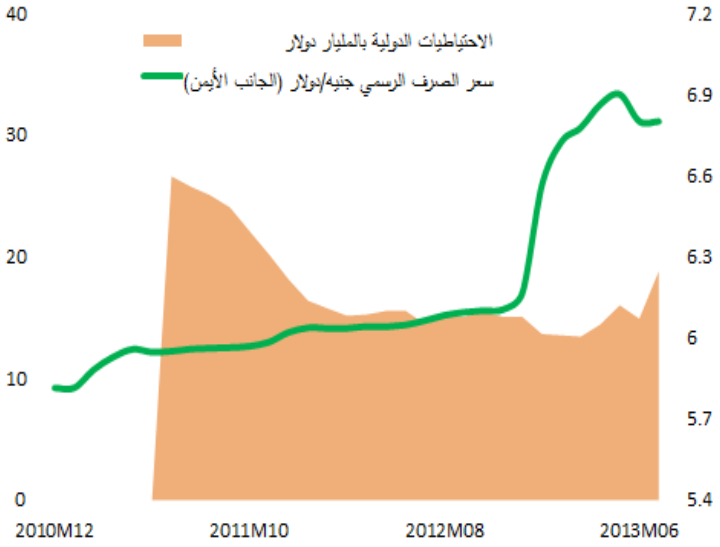

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد

الثاني من السنة نفسها، وتذهب التقديرات إلى أنه سيصل إلى مستوى قياسي مرتفع يقارب من 85 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بنهاية السنة المالية 2014/2013.

وساعدت الأموال المُقدَّمة من بلدان الخليج على زيادة الاحتياطات، الأمر الذي أتاح مجالاً لتخفيف القيود النقدية. وفي أوائل ديسمبر/كانون الأول الماضي، خفض البنك المركزي أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة – وذلك للمرة الثالثة منذ يوليو/تموز 2013– بنسبة 0.5 في المائة بغرض تشجيع الاستثمار. وقد ارتفعت قليلاً قيمة العملة المحلية. وتظهر البيانات الرسمية أن قيمة الجنيه المصري زادت إلى 6.89 جنيه مقابل الدولار الأميركي أواخر ديسمبر/كانون الأول بعد أن هوت إلى 7.03 جنيه في أوائل أغسطس/آب. ومع ذلك، لم يحدث تغير يذكر في السوق الموازية (السوداء) وأسواق المعاملات الآجلة حيث لا يزال الجنيه المصري أضعف من السعر الرسمي.

ومازال معدل التضخم مرتفعاً. وتشير بيانات شهرية أعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى أن معدل التضخم

السنوي زاد أكثر من الضعفين إلى 11.7 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2013 (من 4.7 في المائة في الشهر نفسه من العام السابق). وتُعزَى زيادة معدل التضخم في معظمها إلى ارتفاع أسعار الأغذية وإيجارات المساكن والخدمات الغذائية. وتظهر تقديرات مبدئية في دراسة للبنك الدولي أنه في ظل الوضع الاقتصادي الحالي سيظل معدل التضخم مرتفعاً عند نحو 10.2 في المائة في السنة المالية 2014/2013 وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض الإنتاج والسياسات التوسعية للحكومة والآثار غير المباشرة لزيادة أجور موظفي القطاع العام.

ويعاني الاقتصاد المصري منذ وقت طويل من عدة اختلالات هيكلية. أولها، أن الاقتصاد مر بعقود من ضعف الاستثمار ولا سيما في مجالات الصناعة والبنية التحتية. ومازال الاستثمار منخفضاً واستمرت نسبته من إجمالي الناتج المحلي في الانخفاض. وثانياً، ثمة شواهد (Diwan, Keefer and Schiffbauer، 2013)[1] على أن القطاع الخاص تُهيِّمن عليه شركات تتمتع بصلات سياسية قوية منعت تقريباً دخول شركات جديدة إلى السوق أو نموها. واستناداً إلى مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، تأتي مصر في النصف الأدنى من البلدان التي شملها الترتيب، إذ احتلت المركز 109 من أصل 183 بلداً في عام 2013. وتتمثَّل إحدى المعوقات الرئيسية أمام تنمية القطاع الخاص في الإجراءات البيروقراطية المفرطة. فعلى سبيل المثال، تأتي مصر تقريباً في ذيل القائمة على مؤشري إجراءات استخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود التجارية.

وأخيراً، فإن مواطن الضعف الاقتصادي في القطاعات الرئيسية أضعفت من فرص العمل المتاحة للأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، وكذلك للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وانتقلت نسبة كبيرة من السكان إلى القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الذي لا يتاح لهم فيه الحصول على أية مزايا للضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، دفعت هذه الأوضاع أعداداً كبيرة من الناس قريباً من خط الفقر ليصبحوا أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية. وتظهر البيانات الرسمية ارتفاع معدلات الفقر ولا سيما في المناطق الريفية. فمعدل من يعانون من الفقر (عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني البالغ 3920 جنيهاًمصرياً – 569 دولاراً – للفرد سنوياً) زاد إلى 26.3 في المائة في 2013/2012 وذلك مقابل 25.2 في المائة في 2011/2010. وزاد معدل من يعانون من الفقر المدقع الذي يُعرَّف على أنه 3570 جنيها مصريا (518 دولارا) للفرد عشرة أضعاف بعد ثورة 2011 ليصل إلى 4.4 في المائة في 2013/2012.

[1] المحسوبية ونمو القطاع الخاص في مصر، البنك الدولي.

تونس

عادت الحياة السياسية لتمضي قدماً بعد أشهر من الجمود السياسي الذي أصاب تونس خلال معظم عام 2013. وبعد التوصل إلى إجراءات توافقية بين الأحزاب السياسية الرئيسية توسطت فيه منظمات المجتمع المدني الكبرى في ديسمبر/كانون الأول، تم تعيين رئيس وزراء انتقالي في يناير/ كانون الثاني، ووافق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور وتم الإعلان عن تشكيل حكومة انتقالية لوضع اللمسات النهائية للدستور الجديد وقانون الانتخابات والإعداد لانتخابات عامة جديدة. ومع ذلك، فإن التحديات السياسية والأمنية لا تزال تؤثّر بشدة على الاقتصاد. فتحسن معدلات النمو الذي شهدته البلاد في النصف الثاني من عام 2012 لم يستمر في عام 2013، وحدث تباطؤ ملحوظ في الربع الثالث من 2013، وما زالت آفاق التعافي في 2014 ضعيفة. وتظهر البيانات ربع السنوية أن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي إنخفض إلى 2.8 في المائة في المتوسط في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع 3.8 في المائة في الفترة نفسها من 2012. وقد خفض البنك الدولي توقعاته لمعدل النمو في 2013 من 3 في المائة إلى 2.6 في المائة. وفي إطار سيناريو انحسار التوترات السياسية وحدوث تعاف اقتصادي في منطقة اليورو، تذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل النمو سيبلغ نحو 3 في المائة في 2014.

ويشهد الاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ركودا مع اتخاذ المستثمرين موقف الانتظار والترقب. وتظهر بيانات نشرتها وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية أنه على الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2012،

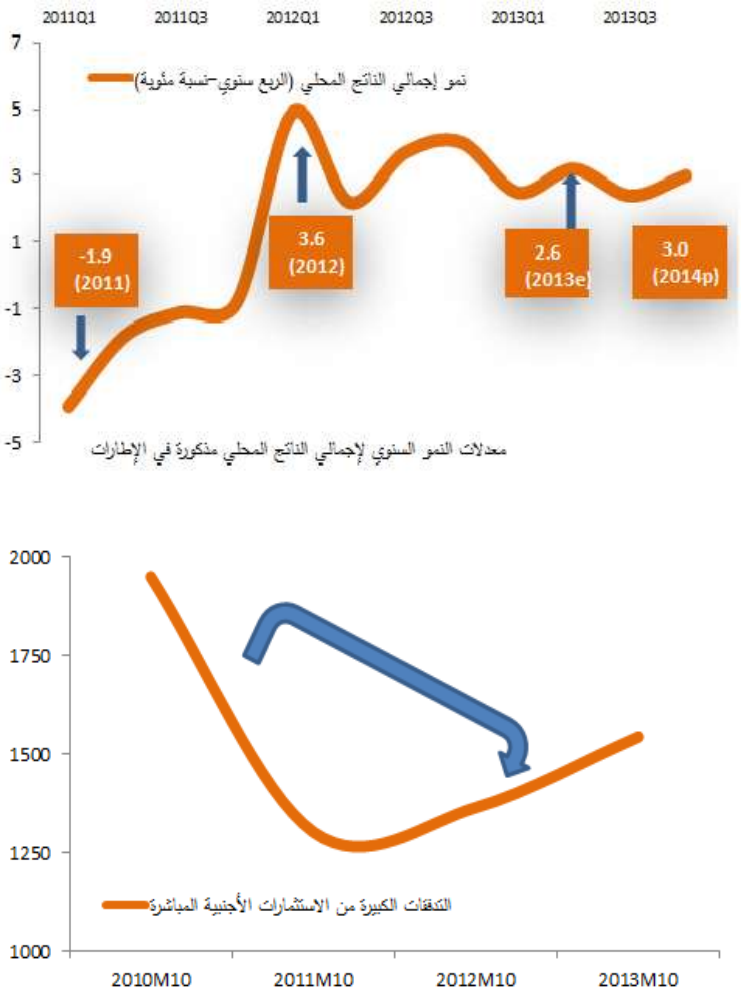

المصدر: مصادر وطنية رسمية

فإنها لا تزال أقل من مستويات ما قبل الثورة. ولم يُلاحَظ سوى انتعاش طفيف في الصناعات التحويلية ولاسيما في الكهرباء والصناعات الغذائية. وشهد قطاع الخدمات أكبر هبوط في الاستثمار، إذ انخفض 22 في المائة، تلاه القطاع الصناعي الذي هبط 5 في المائة، ثم الطاقة الذي تراجع 4.3 في المائة. ويُعزَى هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر في معظمه إلى انخفاض التدفقات الاستثمارية من فرنسا، وهي أكبر بلد مرسل للاستثمار إلى تونس بين عامي 2008 و2012. وهبط الاستثمار الأجنبي المباشر من فرنسا من 1105 مشاريع تم تتبعها في عام 2008

إلى 714 مشروعاً في 2012 مسجلاً انخفاضاً نسبته 35 في المائة.

تسجل الاحتياطيات المالية العامة لتونس حالياً تراجعاً سريعاً جراء السياسة المالية التوسعية التي امتد العمل بها في 2013. وقد زادت النفقات الجارية من 17.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى ما يقدر بنحو 24.6 في المائة في 2013 –وهي زيادة نسبتها 7 في المائة– بينما انخفض إجمالي الإيرادات الحكومية. وظل العجز العام للميزانية مرتفعا ويُقدَّر أنه وصل إلى 6.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 (على أساس الالتزام صعودا من 0.6 في المائة من هذا الإجمالي في 2010)، ويُعزى ذلك أساساً إلى زيادة فاتورة الأجور وارتفاع مصروفات الدعم. وفي الواقع، فإن الإنفاق على التحويلات النقدية والدعم تصاعد بشدة، وتشير التقديرات إلى أنه وصل إلى مستوى قياسي مرتفع قدره 7.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 بالمقارنة مع 3.6 في المائة فحسب في 2010.

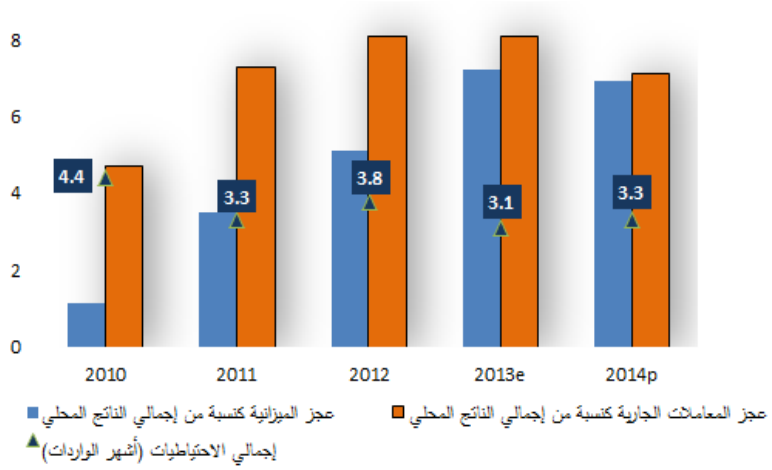

المصدر : مصادر رسمية وطنية.

وتظهر البيانات الرسمية أن الإنفاق الكلي على الدعم قد ارتفع بين عامي 2010 و2013 أكثر من ثلاثة أضعاف. ويُخصَّص أكثر من ثلثي الدعم للطاقة والثلث الباقي للسلع الغذائية الأساسية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عجز الميزانية قد يفوق 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إذا لم تتخذ الحكومة الخطوات المبدئية لترشيد الدعم على مواد الطاقة وتضع ضوابط للميزانية. وأدَّى العجز المتصاعد إلى زيادة الضغوط التضخمية منذ عام 2012. وفي نهاية 2013، يُقدَّر أن معدل التضخم قد وصل إلى 6.1 في المائة مقارنة مع المتوسط البالغ 5.6 في المائة في 2012 و3.3 في المائة في الفترة بين عامي 2000 و2010.

واستمر عجز الحساب الجاري في الاتساع في عامي 2012 و2013 بسبب هبوط الطلب الأوروبي وركود عائدات السياحة وتحويلات المغتربين. وعلى وجه الخصوص، انكمشت صادرات المنسوجات –وهي إحدى صناعات التصدير الرئيسية لتونس– بنسبة 7.1 في المائة. وانخفضت عائدات السياحة في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2013 قرابة 10 في المائة عما كانت عليه قبل عام (بالقيمة الحقيقية). ومن المتوقع أن يكون إجمالي الاحتياطيات قد هبط إلى 7 مليارات دولار في عام 2013 (من 11 مليار دولار في 2009) وهو ما يكفي لتغطية واردات ثلاثة أشهر فقط. ونتيجة لذلك، انخفضت

قيمة الدينار التونسي 6.6 في المائة مقابل اليورو و7.1 في المائة مقابل الدولار الأميركي حتى أغسطس/آب 2013.

وهناك بعض المؤشرات الإيجابية على تراجع معدل البطالة من ذروته في فترة ما بعد الربيع العربي. وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل البطالة بلغ 15.7 في المائة (مع وجود 620 ألف شخص دون عمل) في الربع الثالث من عام 2013، منخفضاً بنسبة 0.2 في المائة عن الربع السابق، وبنسبة 1.3 في المائة عما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2012.

لكن معدل البطالة ما زال مرتفعا بين خريجي الجامعات، إذ بلغ 33.5 في المائة في الربع الثالث من عام 2013 بالمقارنة مع 31.6 في المائة في الربع الثاني. بل إن المعدل أكبر بين المتعلمين من الشباب. كما اتسعت الفجوة بين الجنسين، إذ تزيد معدلات البطالة كثيراً بين النساء (23 في المائة) ولا سيما المتعلمات (43.5 في المائة من الخريجات) وفي المناطق النائية.

وتُعزى نسبة كبيرة من الزيادة في معدلات البطالة في فترة ما بعد الربيع العربي إلى انخفاض العمالة الموسمية في قطاع السياحة، وعودة أعداد كبيرة من التونسيين من ليبيا. وتشير التقديرات إلى أن المعدل سيبقى مرتفعاً بين 15 و16 في المائة في عام 2014، إذ أن القطاع العام والشركات شبه الحكومية كانت المُحرِّك الرئيسي للانخفاض في أعداد العاطلين عن العمل في 2012–2013. ويقدر البنك الدولي أنه سيتعين على تونس تحقيق نمو لا يقل عن 4.5 في المائة حتى تتمكن من خفض معدل البطالة بحلول عام 2020. وتهدف الحكومة، على الأمد المتوسط، إلى خفض أعداد العاطلين عن العمل من خلال توفير 50 ألف فرصة عمل سنوياً في الأعوام الخمسة القادمة. وعلى سبيل المثال، يهدف مشروع "تونس الذكية" الذي وافق عليه مجلس الوزراء في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني إلى اجتذاب استثمارات أجنبية ومحلية ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص عمل للشباب المتعلم.

ولا تزال الاختلالات الهيكلية قائمة، وإذا لم تتم معالجتها على وجه السرعة فإنها قد تؤدي إلى مزيد من التأخير لآفاق انتعاش النمو. ولا تزال تونس تواجه تحديات اقتصادية جسيمة جراء التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية عبر المناطق. ومن بين الأولويات الهيكلية سيكون من الضروري تقوية القطاع المصرفي وتعميق سوق المال المحلية من أجل تمويل أنشطة الاستثمار في هذا الصدد. ويمكن تحقيق ذلك بإجراء تحسينات في بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة.

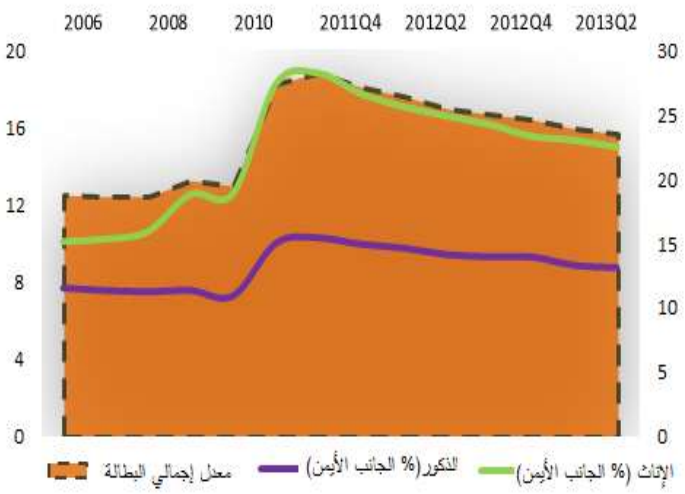

المصدر: مصادر رسمية وطنية.

إيران

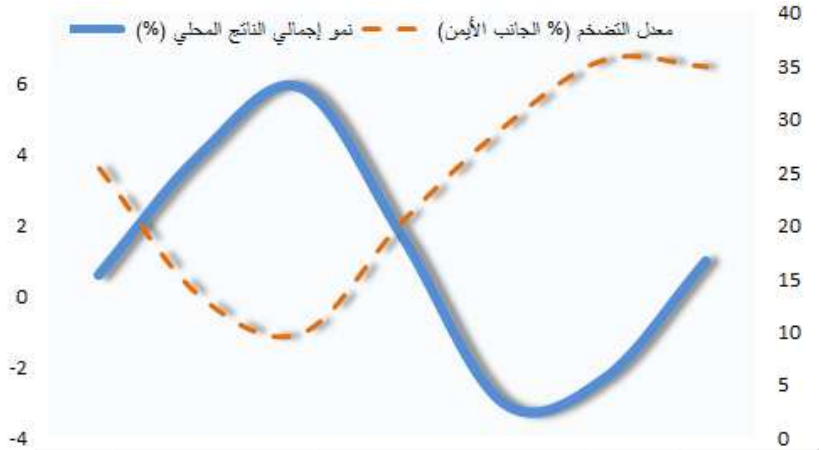

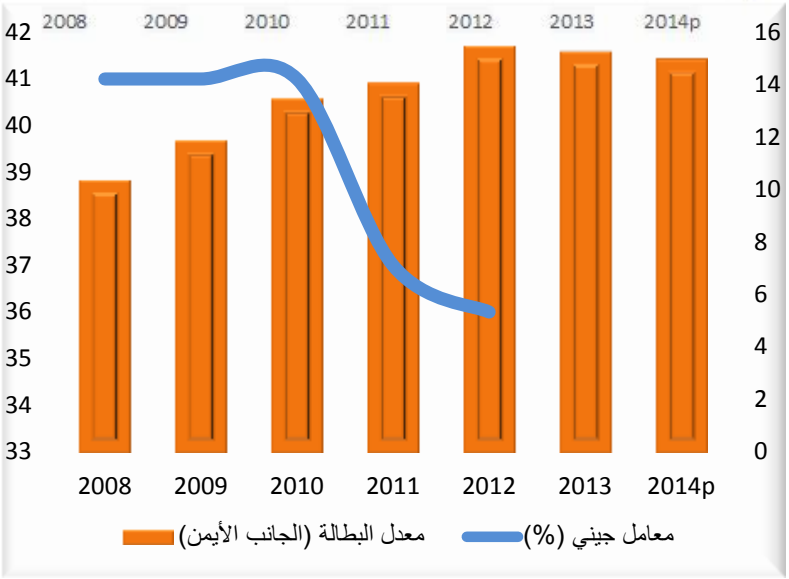

مع انتخاب رئيس جديد للبلاد يسانده الإصلاحيون، يبدو أن إيران دخلت عهداً جديداً في سياستها الخارجية. وترعى الحكومة الجديدة منذ توليها السلطة التحوُّل عن سياسة "الاتجاه نحو الشرق" التي كانت تتبناها الحكومة السابقة. وكان شاغلها الأول إزالة أسباب سوء التفاهم والحد من التوترات في العلاقات بينها وبين الغرب ولاسيما الولايات المتحدة من خلال إتخاذ إجراءات لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، توصَّلت بلدان مجموعة خمسة زائد واحد – الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا وفرنسا وألمانيا– وإيران إلى اتفاق مرحلي بشأن برنامج إيران النووي المثير للجدل في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني في جنيف. وقد يؤدي الاتفاق الذي تبلغ مدته 6 أشهر إلى ضمان طويل الأمد بأن إيران لن تنتج أسلحة نووية. وفي المقابل، سيتم تخفيف بعض العقوبات الدولية المفروضة على إيران، ومنها تلك المفروضة على صادرات الذهب والبتروكيماويات، والإفراج عن عائدات نفط إيرانية قيمتها نحو 4 مليارات دولار.

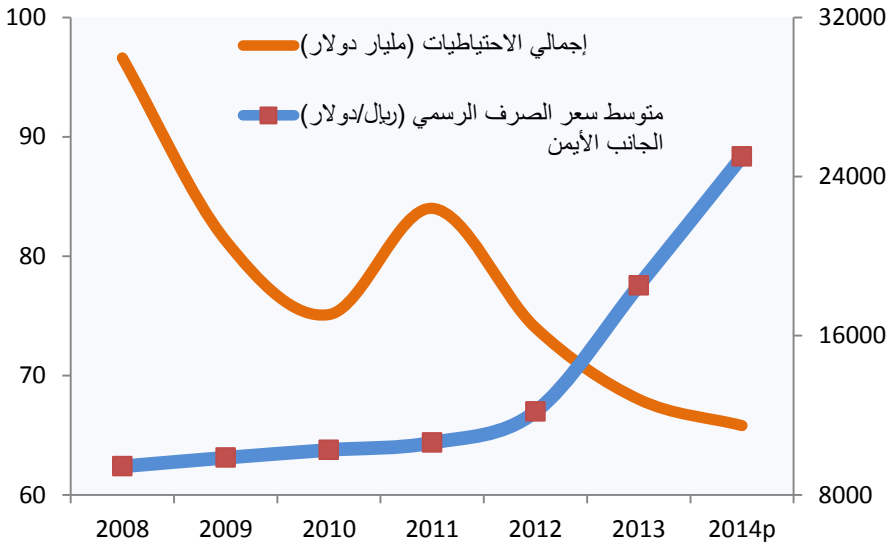

المصدر: مصادر رسمية وطنية، ووحدة المعلومات لمجلة إيكونوميست.

وعلاوة على ذلك، حدثت تطورات مهمة داخلياً على الصعيد الاجتماعي. فقد وضع الرئيس برنامجاً لتعزيز الحريات الشخصية والحياة الخاصة الحرة للإيرانيين

وتعهد بتشكيل لجنة لحقوق المواطنين في المستقبل القريب. وتم إطلاق سراح عدد من النشطاء والسجناء السياسيين البارزين، وتحسنت سرعة خدمات الإنترنت وإمكانية الحصول عليها، حيث تبنَّى عدة وزراء جدد استخدام موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك

وتويتر، وتم تخفيف القيود على وكالات الأنباء والصحف، وإحلال ذوي كفاءات ليس لهم انتماءات سياسية على رأس الجامعات الرئيسية في إيران محل عدد من المتشددين.

ولعكس اتجاه التدهور الحاد في الاقتصاد، أعلن مجلس الوزراء عن عدة إجراءات، منها: منح البنك المركزي مزيداً من الاستقلال، وإصلاح النظام الضريبي، وتحقيق استقرار العملة المحلية في السوق، وإعادة منظمة الإدارة والتخطيط التي كانت مسؤولة عن إعداد مشروع ميزانية الحكومة وخطط التنمية الخمسية للبلاد، وفتح قطاع النفط أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والمساعدات الفنية.

غير أنه بدا أن تحقيق انتعاش اقتصادي سريع أمر بعيد المنال نظراً لأن مختلف المؤشرات تشير إلى أن الاقتصاد في حالة مزرية. فقد انكمش معدل النمو على مدى عامين متتاليين (سالب 3 وسالب 2.1 في المائة في عامي 2012 و2013 على التوالي)، كما تبدو الآفاق المتوقعة للعام القادم ضعيفة. وانخفضت صادرات النفط بمقدار النصف وما زال النظام المالي يعاني من معوقات ترجع في جانب منها إلى العقوبات الدولية. ويشهد الاقتصاد ارتفاع معدلات التضخم. وتظهر البيانات الرسمية من مركز الإحصاءات أن معدل التضخم وصل إلى 35 في المائة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول، ومن المتوقع أن يبقى عند هذا المستوى في نهاية السنة التقويمية الحالية (التي تنتهي في مارس/آذار 2014). وسجلت أسعار الغذاء والعقارات على وجه الخصوص ارتفاعاً حاداً. ولا تزال معدلات البطالة أعلى من 10 في المائة، إذ بلغت 12.2 في المائة في أكتوبر/تشرين الأول، ووصلت البطالة بين الشباب إلى 26 في المائة. وبلغ معدل البطالة بين النساء 50 في المائة في بعض المدن خارج العاصمة طهران. ويبلغ معدل البطالة الرسمي بين النساء في المتوسط 21.6 في المائة في طهران. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية العامة إلى 5.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013 من 4.7 في المائة في 2012 وذلك بسبب الهبوط الكبير في عائدات صادرات النفط. ومن الناحية الإيجابية، أدّىَ النهج المعتدل الذي تتبناه الحكومة في الشؤون المحلية والخارجية بالفعل إلى تنقيح توقعات السوق، مما قلَّص عمليات المضاربة في سوق الصرف المحلية. واستعادت العملة الإيرانية التي فقدت 80 في المائة من قيمتها مقابل الدولار منذ مارس/آذار 2012 بعضاً من تلك القيمة في ديسمبر كانون/الأول 2013.

وما زالت الاختلالات الهيكلية التي تعود إلى الأزمة النووية مع الغرب تلقي بظلالها على الآفاق الاقتصادية للبلاد. وتشمل هذه الاختلالات: 1) سوء إدارة الثروة النفطية والافتقار إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية؛ 2) مشاريع عامة وشبه عامة كبيرة تعرقل تنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى كثرة المعوقات القائمة أمام ممارسة أنشطة الأعمال؛ 3) معدل بطالة مرتفع ومزمن ولاسيما بين النساء والشباب؛ و 4) تزايد أعداد محدودي الدخل الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة على الرغم من انخفاض معدل الفقر على مستوى الاقتصاد كله.

وعلى الرغم من أنه بذلت بعض الجهود لتنويع أنشطة الاقتصاد من خلال توسيع الإنتاج في قطاعات أخرى منها البتروكيماويات، فإن الاقتصاد ما زال يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط. وفي عام 2012، شكل النفط نحو 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، و80 في المائة من الصادرات، و70 في المائة من عائدات الخزانة العامة. ويظهر مؤشر هرفندال الذي يقوم باحتسابه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أنه بين عامي 1995 و2012 كانت قيمة المؤشر تحوم حول 0.7، وهي أعلى كثيرا من القيمة البالغة 0.1 التي احتسبت للبلدان النامية

وبقية العالم ماعدا بلدان غرب أفريقيا.[2] وقد أدَّى استمرار الاعتماد على عائدات النفط مع شدة تقلُّب أسعاره والعقوبات المختلفة المفروضة على صادرات النفط إلى زعزعة الاقتصاد. وتقلَّب معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي تقلبا شديدا خلال العقود المنصرمة ولاسيما بعد تشديد العقوبات الدولية في عام 2012.

ولم يتبق أمام القطاع الخاص سوى النزر اليسير. فكِبَر حجم القطاع العام والقطاعات شبه العامة – المؤسسات الخيرية الإسلامية (بونيادس) والحرس الثوري[3] – وما لها من امتيازات احتكارية في المجالات السياسية والاقتصادية لم يدع مجالاً يذكر لنمو القطاع الخاص. وجاء ترتيب إيران في قائمة مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال قرب القاع، إذ احتلت المركز 147 من بين 183 بلداً في عام 2013. ومن المعوقات التي تحول دون تحسين أنشطة القطاع الخاص تعذُّر الحصول على الائتمان والعملات الأجنبية التي يتم تخصيص معظمها للشركات الكبرى في القطاعين العام وشبه العام. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين والقواعد التنظيمية المتصلة بحماية المستثمرين ليست واضحة وفي بعض الحالات تُقيِّد قدرة المستثمرين على تعبئة رأس المال. ومناخ الاستثمار لا يجتذب

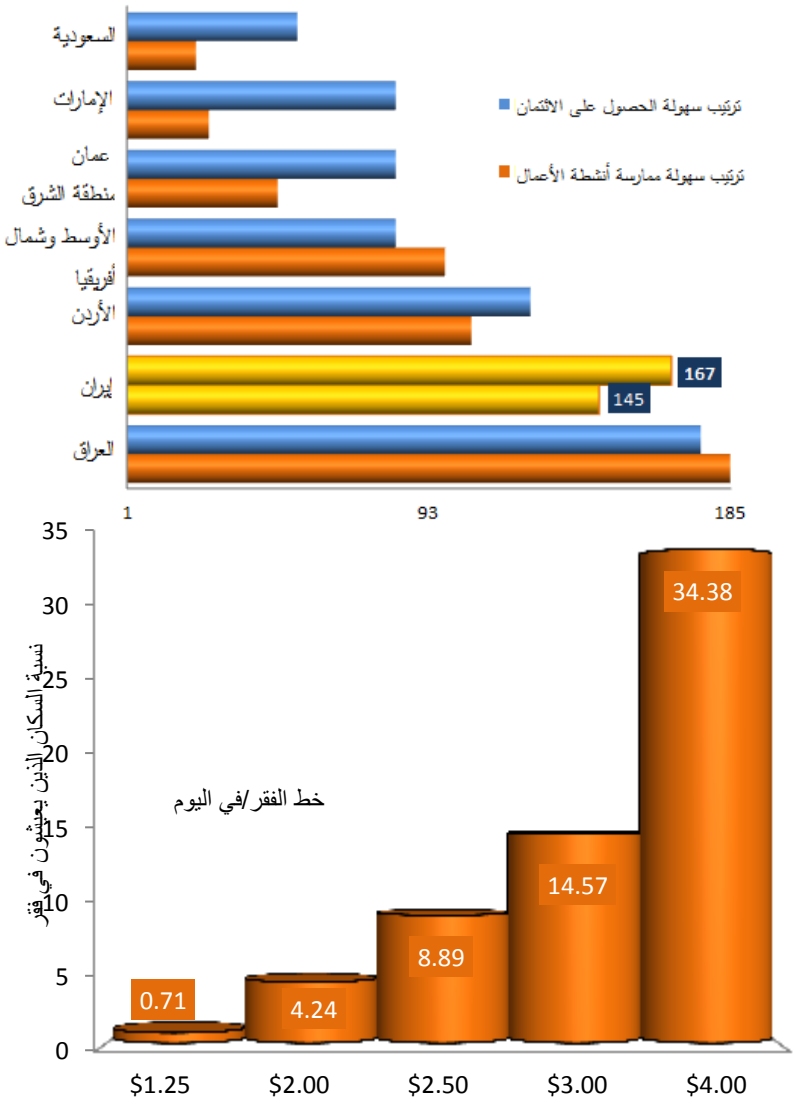

المصدر: البنك الدولي.

المستثمرين الأجانب. وتظهر بيانات البنك الدولي أن إيران لديها أقل نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إذا بلغت نحو واحد في المائة.

والبطالة المزمنة هي إحدى المشكلات المعقدة في البلاد. وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل البطالة بلغ 12.3 في المائة في عام 2012، وهو على الأرجح أقل من الواقع. واتسعت أيضاً الفجوة في معدلات البطالة بين النساء والرجال. فمعدل البطالة بين النساء البالغ 21.6 في

[2] يقيس مؤشر التركيز (تتراوح قيمته من صفر إلى واحد) مدى تركُّز الصادرات والواردات لبلد ما، حيث يشير اقتراب قيمة المؤشر من 1 إلى ارتفاع نسبة التركُّز في هذه السوق، أمَّا اقترابها من صفر فيشير إلى أن السوق متجانسة.

[3] البونيادس –وهي مؤسسات خيرية إسلامية أُنشئت بعد الثورة، والحرس الثوري الإسلامي الذي اتسع نفوذه في عهد الرئيس السابق هما من أقوى المؤسسات في البلاد من خلال هيمنتهما على قطاعات الطاقة والبناء والأعمال المصرفية. ولهما سلطات احتكارية واسعة ويتبعان مباشرة الزعيم الأعلى لإيران.

المائة يعادل ضعفي نظيره بين الرجال. كما ارتفع معدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15–24 عاما)، إذ بلغ 26 في المائة في عام 2013، لكنه أكبر كثيرا بين النساء الشابات (42.7 في المائة). ومن العوامل الرئيسية الكامنة وراء تفشي البطالة ارتفاع معدل نمو المعروض من الأيدي العاملة بشكل غير عادي (3.5 في المائة في المتوسط) بفضل الطفرة السكانية، وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة (15 في المائة)، والتحول في مزيج المهارات في القوى العاملة نحو ذوي المهارات العليا، ذلك التحوُّل الذي لم يقابله المزيج المناسب من قطاعات الاقتصاد. وفي جانب الطلب، فإن الباحثين عن عمل من المتعلمين دائماً ما يبحثون عن وظائف في القطاع العام بسبب صغر حجم القطاع الخاص وعدم تمكنه من النمو بسبب كثرة المعوقات والقيود المتصلة بالإجراءات والقواعد المنظمة لممارسة أنشطة الأعمال.

وبالرغم من انخفاض خط الفقر الأساسي، فإن نسبة كبيرة من السكان يعيشون قرب خط الفقر الأساسي. وتظهر بيانات البنك الدولي أن 0.7 في المائة من السكان فحسب (نصف مليون شخص) كانوا يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1.25 دولار للفرد الواحد في اليوم (حسب تعادل القوة الشرائية) في عام 2010. إلا أن عدد محدودي الدخل الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة آخذ في الازدياد، حيث ارتفع خط الفقر قليلاً فوق مستوى 1.25 دولاراً للفرد الواحد في اليوم. ومع أن إلغاء الدعم للمواد الغذائية والوقود في عام 2012 وإبداله بتحويلات نقدية إلى نحو 80 في المائة من السكان أدَّى إلى تحسين توزيع الدخل (انخفض معامل جيني انخفاضاً طفيفاً)، فإن عدداً كبيراً من الناس مازال في حالة من الضعف والحرمان. إذ يمكن أن تؤدي زيادة قدرها 0.5 دولار يوميا في خط الفقر (من دولارين إلى 2.50 دولار ومن 3 دولارات إلى 3.50 دولار) إلى دفع ما بين 4 و6 في المائة من السكان أو أكثر من 4.5 مليون نسمة إلى براثن الفقر. وينبئ هذا بأن كثيرا من الناس عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية أو التغيُّر في أحوالهم الشخصية. وتأتي معدلات البطالة والتضخم المرتفعة وآثارها المباشرة على الأحوال المعيشية للناس في صدارة العوامل المساهمة في تفاقم الفقر في إيران.

لبنان

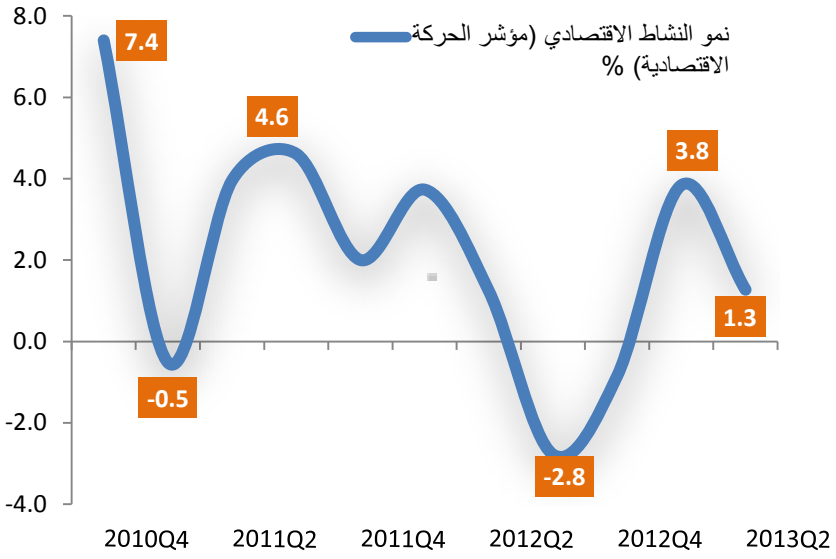

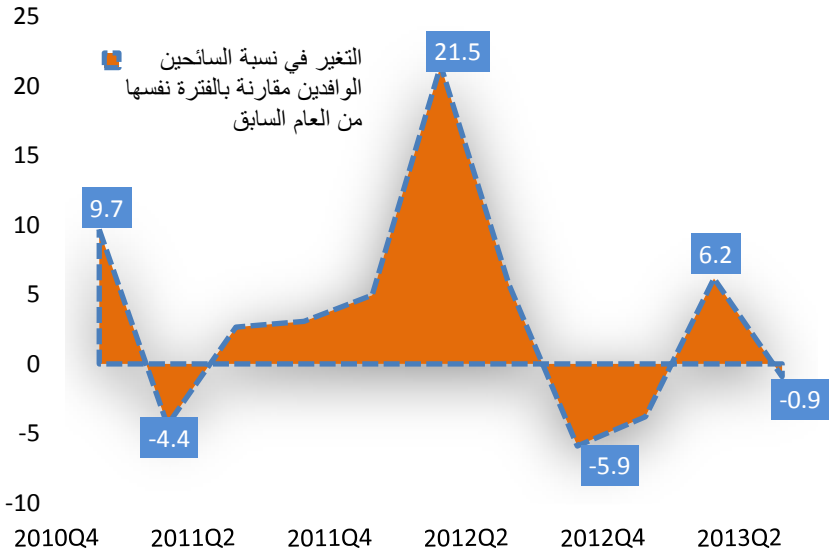

تأثَّر الوضع الاقتصادي في لبنان باطراد بالتوترات المحلية والخارجية. فعلى الصعيد المحلي، يوجد فراغ مؤسساتي بعد أن استقالت الحكومة في مارس/آذار، وتأخَّر تشكيل حكومة جديدة بسبب الأوضاع الإقليمية والصراع في سوريا. ويُؤثِّر هذا الوضع بشدة في الاقتصاد اللبناني الذي تضرر بالفعل من ضعف معدلات النمو وارتفاع عجز الميزانية وتفاقم الدين العام. وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية الصعبة بالفعل نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين تقدر بنحو 866 ألفا في عام 2013 (نحو 20 في المائة من إجمالي سكان لبنان). وينتشر اللاجئون في أنحاء البلاد وتوجد أكبر مجموعات منهم في شمال لبنان وشرقه حيث تعيش أسر المزارعين الفقراء. ومن المتوقع أن تُؤثِّر الأعداد المتزايدة للاجئين في معدلات النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة بين اللبنانيين، وإلى زيادة أخرى في عجز الميزانية المرتفع بالفعل – الذي يقدر بنحو 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013– في بلد يعاني من دين عام متضخم يقدر بنحو 137 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013. وفي ظل هذا الوضع، يعتزم مصرف لبنان المركزي طرح حزمة جديدة من إجراءات التحفيز قيمتها 800 مليون دولار لإنعاش النشاط الاقتصادي ولا سيما في القطاع العقاري.

ومازال معدل النمو الاقتصادي منخفضاً للغاية. وتظهر البيانات الرسمية أن النشاط الاقتصادي، مقاساً بمؤشر الحركة الاقتصادية (التقديرات الشهرية لإجمالي الناتج المحلي التي يصدرها مصرف لبنان)، كان راكداً عند نحو 2.5 في المائة في النصف الأول من عام 2013، وهو معدل النمو نفسه الذي تحقق في النصف الأول من عام 2012. وظل النشاط في القطاع العقاري (الذي بلغ نصيبه 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) ضعيفاً. وتظهر البيانات الرسمية أن تراخيص البناء انخفضت 10 في المائة وأن عدد المعاملات العقارية تراجع 6 في المائة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 بالمقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

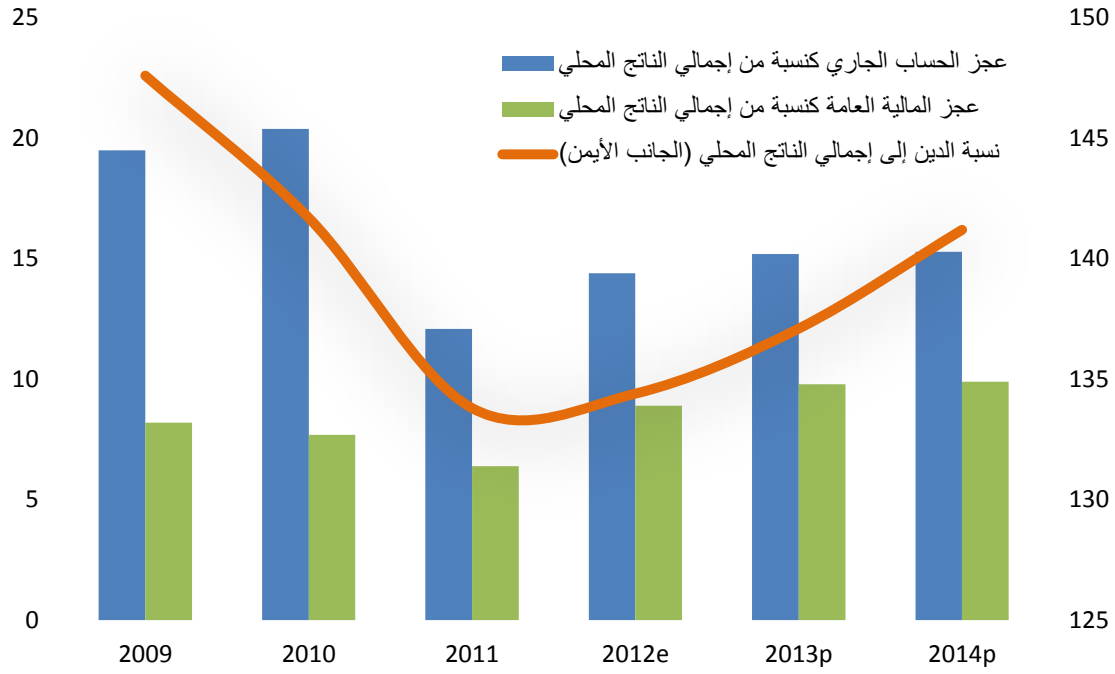

المصدر: مصادر رسمية وطنية.

ومازال قطاع السياحة يعاني من آثار الغياب المتزايد للأمن في البلاد. فقد انخفض عدد السائحين الوافدين 4.9 في المائة في الربع الثالث من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، فيما يرجع إلى حد كبير إلى استمرار هبوط الزائرين من البلدان العربية مع تحذير الحكومات مواطنيها من السفر إلى لبنان، ولا سيما بعد الحادث الذي وقع في الآونة الأخيرة في السفارة الإيرانية في بيروت والتفجير الذي أودى بحياة وزير المالية السابق محمد شطح. وتشير تقديرات مبدئية للبنك الدولي إلى أن معدل نمو الاقتصاد سيظل ضعيفاً عند نحو 1.5 في المائة في عامي 2013 و2014 وهو ما يقل كثيراً عن إمكانياته.

وكما هو الحال في بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مازال معدل البطالة في لبنان مرتفعاً. وتشير تقديرات وزارة العمل إلى أن معدل البطالة كان يتراوح بين 12 و13 في المائة في عام 2013. ويزيد المعدل إلى الضعفين بين الشباب في الفئة العمرية دون 25 عاماً وكذلك بين الحاصلين على مستويات تعليمية عالية. واستمر العدد الكبير من اللاجئين السوريين الذين يدخلون سوق العمل في لبنان في زيادة المعروض من الأيدي العاملة، وهو ما يعوق الجهود الرامية إلى تقليص معدل البطالة. وتظهر التقديرات أن تدفق السوريين على البلاد قد يزيد المعروض من الأيدي العاملة نحو 30 و40 في المائة في عامي 2013 و2014 على التوالي. كما وان معدل التوظيف في القطاع غير الرسمي مرتفع، وقد ازداد في الآونة الأخيرة. وتظهر تقديرات صندوق النقد الدولي أن أكثر من ثلث العاملين يعملون في القطاع غير الرسمي.

وظلت العجوزات في الحسابات المالية والجارية والدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مرتفعة، مما يخلق

احتياجات تمويل كبيرة. وكان عجز الحساب الجاري يحوم حول 15 في المائة منذ عام 2009 ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تفوق 140 في المائة من هذا الإجمالي. وظل عجز المالية العامة للدولة يتراوح بين 7 و9 في المائة خلال الأعوام الخمسة المنصرمة. وتظهر البيانات ربع السنوية أن عجز المالية العامة زاد أكثر من 67 في المائة في يونيو/حزيران جراء الزيادة في النفقات الدائمة للميزانية التي تم تطبيقها في عام 2012 وتمديدها في 2013. وتظهر بيانات وزارة المالية أن العجز بلغ قرابة 1.9 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من عام 2013 بالمقارنة بعجز قدره نحو 1.1 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2012، وهي زيادة نسبتها 68 في المائة في ستة أشهر فحسب. ومن المتوقع أن يبقي العجز مرتفعاً في عامي 2013 و2014 مقترباً من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وثمة تحديات هيكلية قائمة منذ وقت طويل لم يتم حلها بعد، منها نقص مرافق البنية التحتية، وعدم كفاية الخدمات العامة، وظاهرة التكدس في المدارس العامة، وضعف إمكانيات الوصول إلى العيادات والمستشفيات الحكومية لمنخفضي الدخل، لا سيما في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، يتسبب تدفق اللاجئين في إنهاك كل هذه القطاعات لأقصى حد. وأدَّى عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل، والقواعد الصارمة لسوق العمل، وارتفاع الأجور المتوقعة إلى أوجه نقص وقصور في سوق العمل. وأظهر مسح استقصائي أن الشركات تعتبر نقص مهارات الأيدي العاملة مُعوِّقاً رئيسياً أمام ممارسة أنشطة الأعمال. ويرى أرباب العمل أيضاً أن الإجراءات الحكومية والقواعد التنظيمية للعمل ومنها تصميم مكافآت نهاية الخدمة تُشكِّل عائقاً أمام التوظيف. وبعد الزيادة في الأجور التي تمت الموافقة عليها في الآونة الأخيرة، سيصبح الحد الأدنى للأجور من أعلى المستويات في المنطقة، ولكن عند أخذ تكاليف المعيشة في الحسبان يتضح أنه موافق بوجه عام للمتوسط السائد في المنطقة. وأخيراً، يسهم ارتفاع تحويلات المغتربين والتعليم في ظاهرة البطالة الطوعية بإبقائه الحد الأدنى للأجور المتوقعة مرتفعاً. ومن ثم يجب أن تكون الإصلاحات موجهة إلى خلق اقتصاد مفعم بالحيوية يمكنه توليد فرص عمل تساعد على خفض مستويات البطالة والفقر. ويتطلَّب هذا استثمارات وإصلاحات في مرافق البنية التحتية وكذلك تحسينات في مناخ ممارسة الأعمال وسوق العمل. ويمكن من خلال إستراتيجية مالية متوسطة الأجل، تقوم على خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، إنعاش ثقة السوق وخلق حيز في المالية العامة من خلال تدابير تتصل بالعائدات والإنفاق من أجل زيادة الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي.

الأردن

مازال الاقتصاد الأردني يتأثَّر بالتوترات الإقليمية وانقطاع إمدادات الغاز من مصر وتدفق اللاجئين السوريين على الأردن. وتشهد الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة حالياً تدهوراً، في حين أنهك تدفق اللاجئين أسواق العمل والإسكان وأضعف من سبل الحصول على الخدمات العامة. ونتيجة لذلك، من غير المتوقع أن يزيد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عن مستوى 3 في المائة الذي سجله على مدى نحو 3 أعوام. وتظهر البيانات الرسمية أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وصل إلى 2.8 في المائة في الربع الثالث من عام 2013 (وإن كان أكبر من 2.6 في المائة في الربع الأول من 2013) بالمقارنة مع الربع السابق من العام الماضي. إلا أنه على أساس سنوي، لم يحدث أي تحسُّن في النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في الأشهر الستة الأولى من عام 2013، حيث بلغ 2.8 في المائة في النصف الأول من 2013 بالمقارنة بالفترة نفسها من عام 2012. وتظهر التقديرات المبدئية للبنك الدولي أنه في ظل الأوضاع الحالية، سيبقى معدل النمو في مسار الثلاثة في المائة حتى عام 2015 إذ من المتوقع آنذاك أن يتجاوز هذا المعدل.

ومع تباطؤ النمو، استمرت معدلات البطالة في الازدياد. وتظهر البيانات الرسمية أن معدل البطالة للربع الثالث من عام 2013 ارتفع واحدا في المائة (إلى 14 في المائة) بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2012. وهذه هي أكبر زيادة في عدد العاطلين عن العمل خلال السنوات الأربع الماضية. وبلغ معدل البطالة بين الرجال 11.3 في المائة وبين النساء 26.8 في المائة. ومن الملاحظ أن معدل البطالة بين الشباب (الشريحة العمرية 15–19 و20–24 عاما) مرتفع للغاية إذ بلغ 37.9 و34.9 في المائة على التوالي بالمقارنة مع 36.1 في المائة و30.1 في المائة على التوالي في العام الماضي. وتظهر البيانات أن

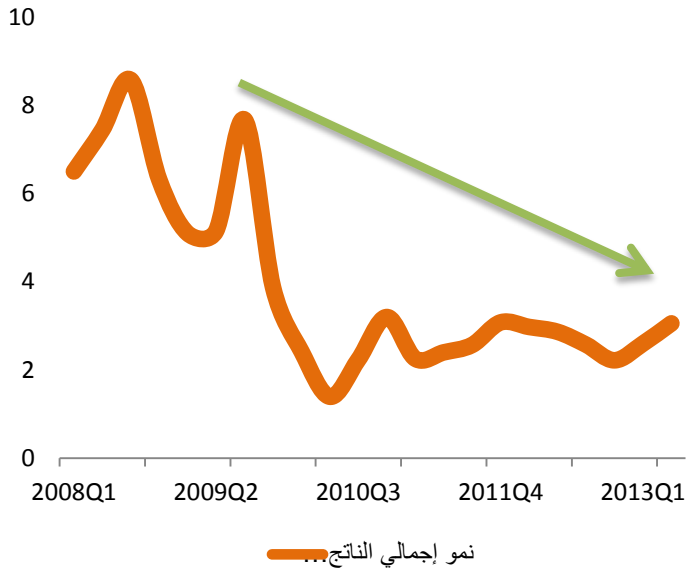

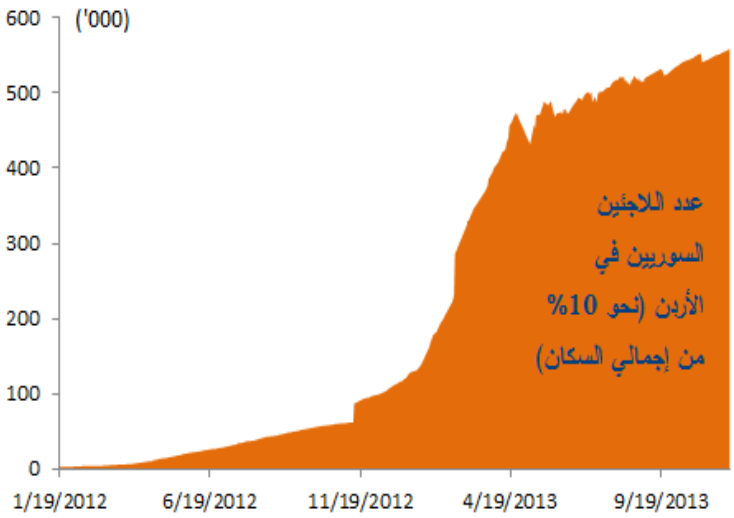

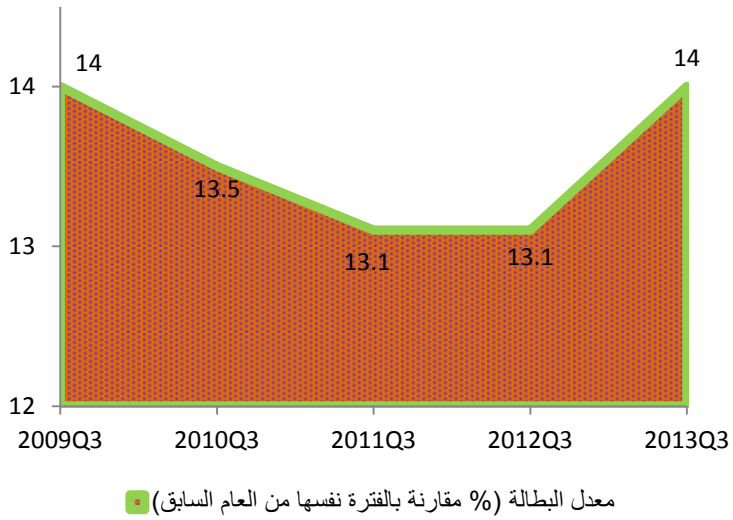

المصدر: مصادر رسمية وطنية.

البطالة ما زالت مرتفعة بين خريجي الجامعات وتقترب من 20.6 في المائة في الفترة نفسها. وقد اتسعت الفجوة بين أعداد العاطلين عن العمل في مختلف مناطق البلاد، حيث سجَّلت محافظة العقبة الجنوبية أكبر معدل بطالة، إذ بلغ نحو 20.3 في المائة، وكان أدنى معدل في محافظة الزرقا حيث بلغ 9.8 في المائة. وثمة علامات على أن التوسع في بلدان مجلس التعاون الخليجي يساعد على تعزيز الطلب الخارجي على العمالة الأردنية الماهرة، الأمر الذي قد يساعد على تخفيف الضغط على سوق العمل المحلية في الأمد القصير.

وتظهر بيانات التضخم الصادرة عن البنك المركزي الأردني اتجاهاً نزولياً لمعدل التضخم الشهري. وبعد أن بلغ معدل التضخم ذروته عند 7.3 في المائة في مارس/آذار 2013، فإنه تراجع إلى 6.1 في المائة في سبتمبر/أيلول 2013. وكانت سياسة الحكومة لتحرير أسعار الوقود في نوفمبر/تشرين الثاني عاملاً رئيسياً في ارتفاع معدل التضخم. وكان لزيادة رسوم الكهرباء التي استهدفت كبار مستهلكي الطاقة فحسب أثر ضئيل على الأسعار. وكان ذلك جزءا من برنامج هدفه تقليص الخسائر في الشركة الوطنية للكهرباء التي تفاقمت بسبب اضطرار الشركة إلى استخدام زيت الوقود بدلاً من الغاز المصري. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل التضخم سيحوم حول نحو 5 في المائة في 2013 قبل أن يتراجع إلى 4 في المائة في 2014.

وفي الجانب الإيجابي، انتعشت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الأول من عام 2013، حيث بلغ في الأشهر الستة الأولى من عام 2013 إجمالها نحو مليار دولار مرتفعة 34 في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، لكن لم يتضح بعد هل ستستمر. وتظهر تقديرات مبدئية من البنك الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تتعافى في عام 2014 وتصل إلى مستواها قبل الأزمة والذي بلغ نحو 2.5 مليار دولار في 2014 وتُسجِّل زيادة نسبتها 13 و24 بالمائة في 2013 و2014 على الترتيبمقارنة بمستوى 2012.

ولتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، يجب إجراء إصلاحات هيكلية تأخرت طويلا، منها تبسيط الإجراءات الحكومية واللوائح التنظيمية لممارسة أنشطة الأعمال، وإلغاء القواعد الصارمة التي تُقيِّد سوق العمل، وتحسين كفاءة الإنفاق العام. ولكن حتى الآن، حظيت المسائل السياسية والأمنية بالأولوية، ولم تلق الإصلاحات الاقتصادية الاهتمام الكافي.

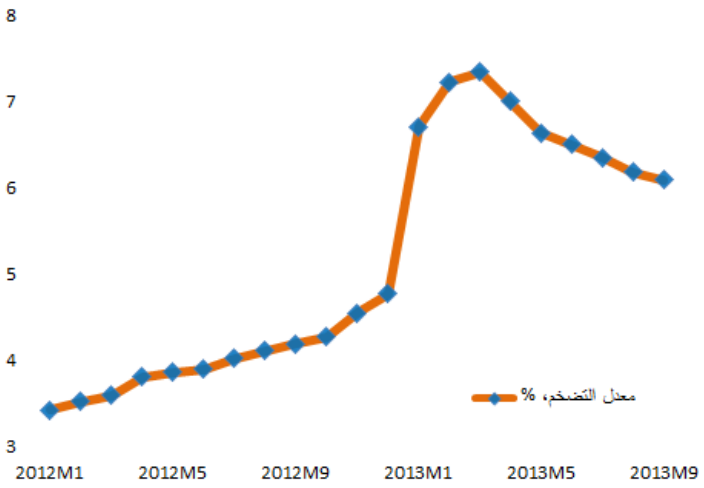

المصدر: البنك الدولي.

اليمن

بدأ معدل النمو الاقتصادي يتعافى ببطء من الركود الحاد في أعقاب ثورة عام 2011. فقبل الثورة، بلغ معدل النمو 8 في المائة (2010) بفضل زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال، ولكن في عام 2011 شهد الاقتصاد انكماشاً حاداً وانكمش معدل النمو بنسبة 13 في المائة. وكان التعافي في عام 2012 نتيجة لتحسُّن النشاط الاقتصادي في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، والصناعات التحويلية والزراعة والتجارة. ولكن إنتاج النفط الذي يسهم بنسبة تصل إلى 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 75 في المائة من ميزانية الحكومة ما زال دون مستويات ما قبل الثورة، بسبب الهجمات المتكررة على البنية التحتية لقطاع الطاقة وحقول النفط. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل النمو قد يتحسَّن إلى 6 في المائة في عام 2014 بفضل النمو في القطاعات غير النفطية وكذلك أموال المانحين. ومن المتوقع أن ينتعش أيضا إنتاج النفط في عام 2014 إذا حدثت انفراجة في المأزق السياسي وانحسرت حدة العنف وأعمال التمرد والهجمات على حقول النفط، ولكنه سيبقى أقل بكثير من مستواه قبل الثورة، والبالغ 400 ألف برميل يومياً.

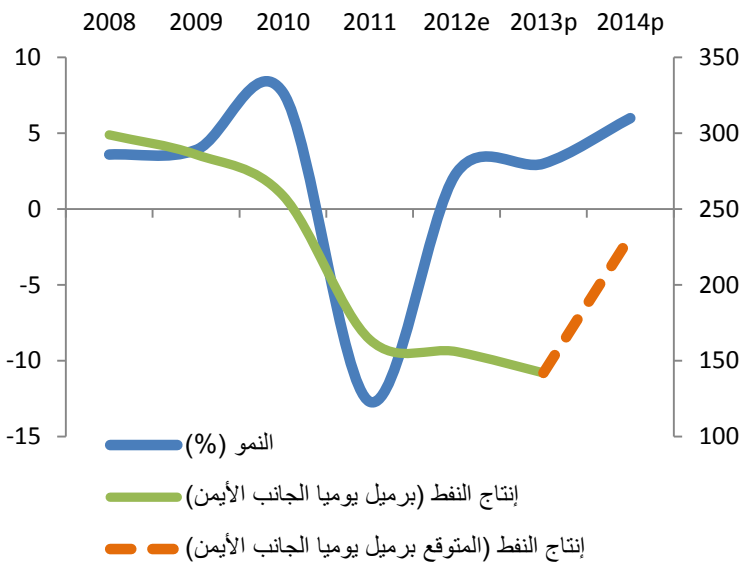

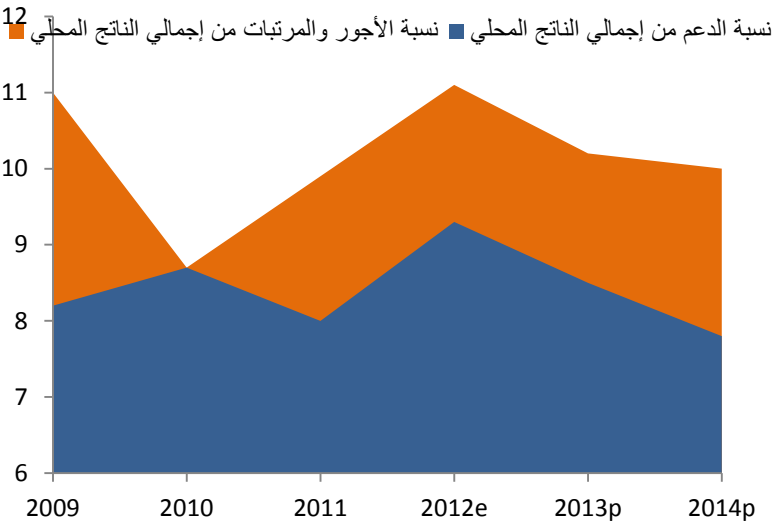

ومعدل البطالة في اليمن هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير تقديرات رسمية إلى أن معدل البطالة بلغ 17 في المائة في عام 2010 وكانت النسبة بين النساء أكثر من 54 في المائة وبين الرجال 12 في المائة. وظل هذا المعدل مرتفعاً بين الشباب، إذ وصل إلى 60 في المائة، ومن المتوقع أن يكون قد ارتفع في أعقاب الثورة. وتفاقم هذا الوضع بسبب ترحيل اليمنيين الذين يعملون بشكل غير مشروع في بلدان الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية. وتظهر تقديرات رسمية إلى أنه من بين مليوني يمني يعملون في المملكة العربية السعودية، سيتم ترحيل ما مجموعه نحو 700 ألف في الأشهر القادمة (وقد عاد 200 ألف بالفعل إلى اليمن). وقد يؤدي هذا الترحيل إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل في سوق العمل باليمن وانخفاض ملموس في تحويلات المغتربين إلى اليمن والتي بلغت نحو 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي قبل الثورة.

وفي اليمن أيضاً أعلى معدل للفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فنسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم آخذة في الزيادة منذ عام

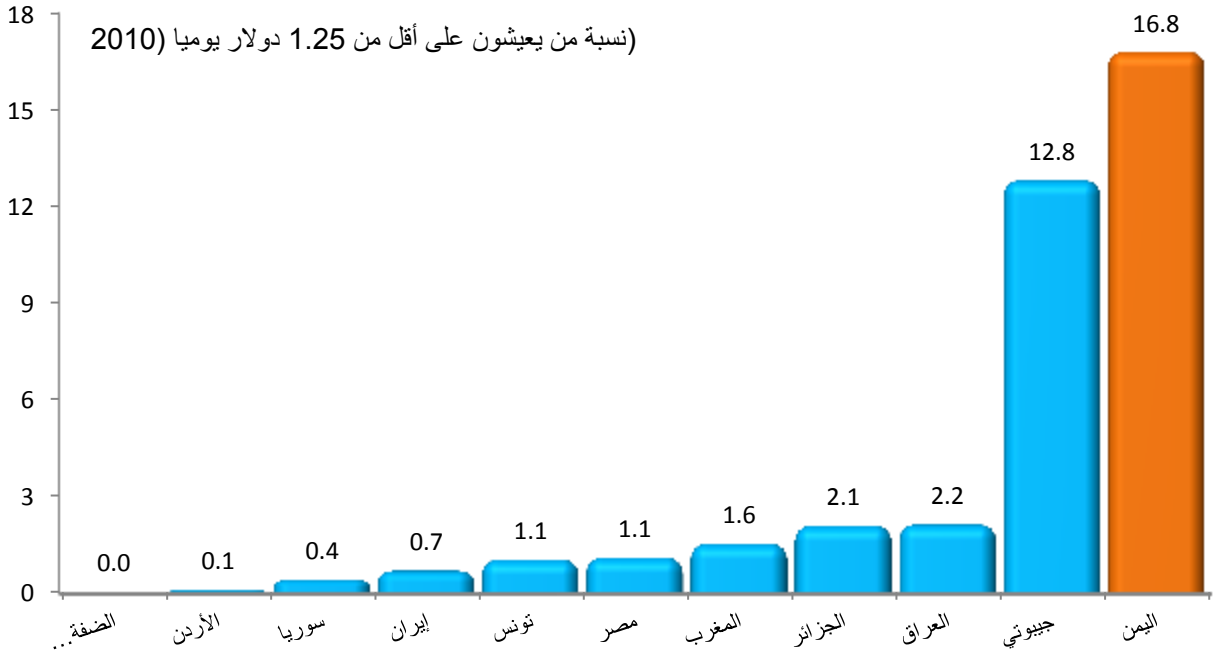

المصدر: مصادر رسمية وطنية.

1998 من نحو 13 في المائة إلى 17 في المائة في عام 2010. وكان نحو نصف السكان يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم في عام 2010. وتشير التقديرات إلى تفاقم حدة الفقر بعد ثورة عام 2011، وذلك نتيجة لسوء إدارة الاقتصاد، وضعف الوحدة السياسية، وتهجير اليمنيين من جراء الاقتتال الداخلي، وأيضاً لزيادة عدد اللاجئين الفارين من أزمات في بلدان مجاورة. وتكشف تقديرات الأمم المتحدة أن نحو نصف السكان في اليمن في حاجة إلى مساعدات إنسانية.

وتعاني ميزانية الحكومة اليمنية من ضعف شديد، ويعتبر ارتفاع عجز الميزانية من المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد. وتأتي أغلب عائدات الميزانية من إيرادات النفط، ويهيمن الدعم وفاتورة الأجور على بنود الإنفاق الحكومي، مما لا يدع مجالاً يذكر للإنفاق الرأسمالي. ومع أنه من المتوقع أن تتراجع إيرادات النفط بسبب العنف في حقول النفط، فإن الإنفاق على الأجور والدعم يزداد باطراد. وكانت فاتورة الأجور قد بلغت 8.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010، وزادت إلى نحو 11 في المائة في 2012 في أعقاب قرار الحكومة بزيادة الأجور في 2011 استجابة للمظاهرات والتوترات الاجتماعية المتزايدة. ووصل الإنفاق على الدعم إلى 9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2012، لكنه تراجع من ذروته البالغة 14 في المائة والتي سُجِّلت في 2008. وعلى النقيض من ذلك، واصل الإنفاق الرأسمالي تراجعه، إذ انخفض من نحو 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي قبل الأزمة إلى نحو 2 و 3 في المائة من هذا الإجمالي في عامي 2011 و2012.

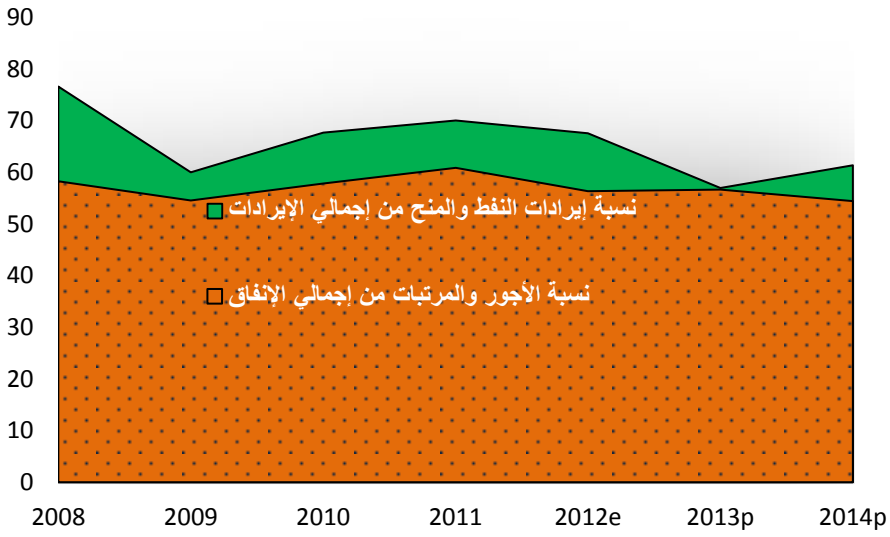

المصدر: البنك الدولي ومصادر رسمية وطنية.

وثمة تحديات كبيرة تلقي بظلالها على آفاق الوضع الاقتصادي في اليمن. فالتعافي البطيء ما زال في مرحلة مبكرة وقد يتعرَّض للخطر جراء أعمال التخريب المستمرة لخطوط أنابيب النفط الرئيسية والتي تؤدي إلى تقليص الإنتاج. كما وان أوضاع المالية العامة للحكومة آخذة في التدهور على الرغم مما تحصل عليه من مِنَح كبيرة، واحتياجات التمويل على الأجلين القريب والمتوسط كثيرة وهائلة. ويحد ارتفاع حصة الأجور والدعم العام للطاقة في الميزانية من حيز المالية العامة المتاح للإنفاق على الفقراء ولدعم النمو. ومن المتوقع أن تبقى معدلات البطالة عند مستوى مرتفع، ولا سيما بين الشباب، مع تفشّى الفقر وسوء التغذية. ويتعرَّض التعافي الهش لمخاطر اقتصادية واجتماعية من جراء تحديات بيئية جسيمة من بينها تسارع وتيرة استخراج المياه الجوفية.

ليبيا

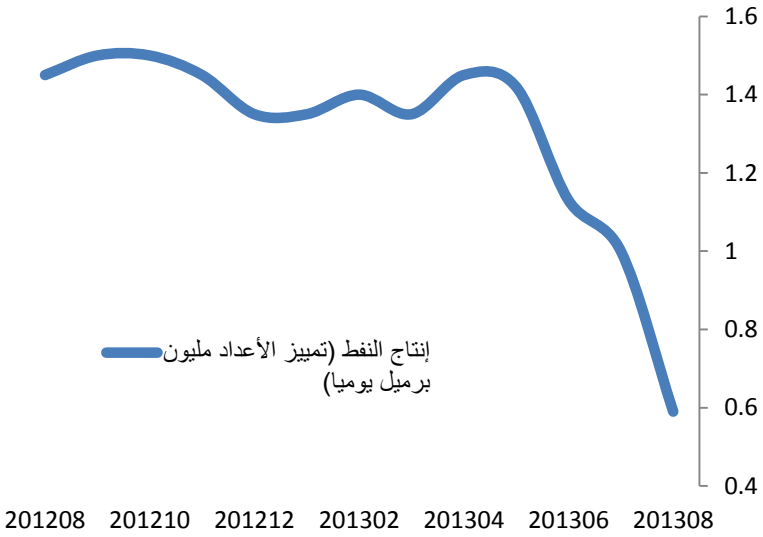

مرة أخرى أصبح النمو الاقتصادي في ليبيا سلبيا. فبعد الهبوط الحاد البالغ 62 في المائة في عام 2011، سجَّل إجمالي الناتج المحلي انتعاشاً قوياً ووصل معدل النمو إلى 104 في المائة في 2012 بفضل الزيادة الهائلة في الإنتاج النفطي. لكن التعافي ما لبث أن تعثَّر في عام 2013، إذ أن القطاع النفطي –وهو المساهم الرئيسي في النمو والإيرادات الحكومية (تشكل نحو 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي و95 بالمائة من الإيرادات)– أصيب بالشلل من جراء طول أمد الإضرابات في مرافئ النفط ومراسي التحميل منذ يوليو/تموز، مما تسبب في هبوط صادرات النفط الخام بأكثر من مليون برميل يوميا. وبسبب قيام بعض الميليشيات المسلحة بمحاصرة منشآت إنتاج النفط وتصديره وإضرابات عمال النفط ورجال القبائل ومحتجين آخرين في حقول النفط في أنحاء البلاد، انخفض إنتاج النفط إلى نحو 224 ألف برميل يوميا في أوائل ديسمبر/كانون الأول من أكثر من 1.4 مليون برميل يوميا في يونيو/حزيران و1.6 مليون خلال فترة ما قبل الثورة.

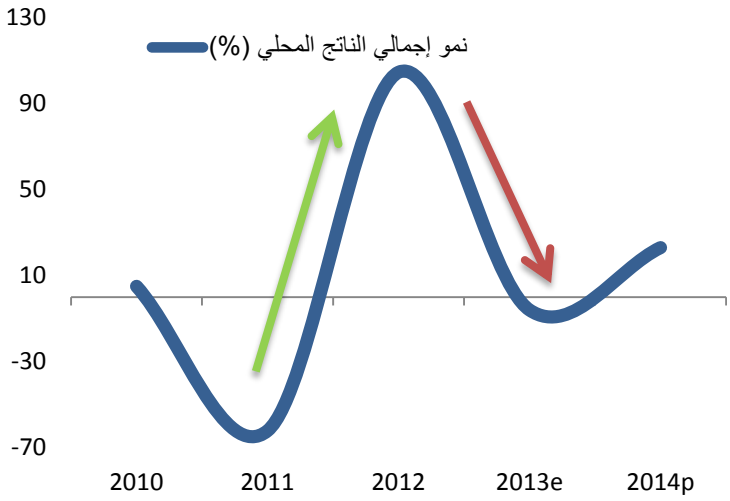

وتدهورت بشدة أرصدة الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة بسبب حصار منشآت النفط الذي أدَّى إلى هبوط عائدات النفط بنسبة 80 في المائة، وأيضا بسبب استمرار الحكومة في سياستها المالية التوسعية. وفي سبتمبر/أيلول 2013، أعلنت الحكومة عن زيادة نسبتها 20 في المائة في مرتبات موظفي القطاع العام وأصدرت قراراً منفصلاً بزيادة أجور موظفي المجلس القضائي. كما عدَّل البنك الدولي تقديراته لوضع المالية العامة للحكومة في عامي 2013 و2014. ومن المتوقع الآن أن يتحوَّل فائض الميزانية في عام 2012 إلى

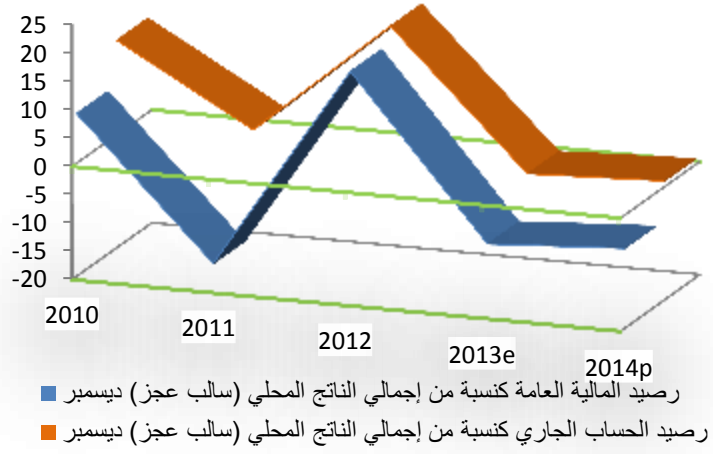

عجز قدره نحو 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للعام 2013 و4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2014 على التوالي. ومن المتوقع أيضا أن يهبط فائض ميزان المعاملات الجارية بشدة ليصل قريبا من الصفر في عام 2013 ثم ينتعش قليلا في 2014. وفي ظل الوضع الحالي، اضطرت الحكومة إلى السحب من رصيدها الكبير من الاحتياطيات الأجنبية الذي بلغ 124 مليار دولار في نهاية عام 2012 لتمويل عجز الميزانية في عامي 2013 و2014 (تم بالفعل استخدام ما بين 10 مليارات دولار و13 ملياراً في عام 2013).

(الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (ميزانية 2012

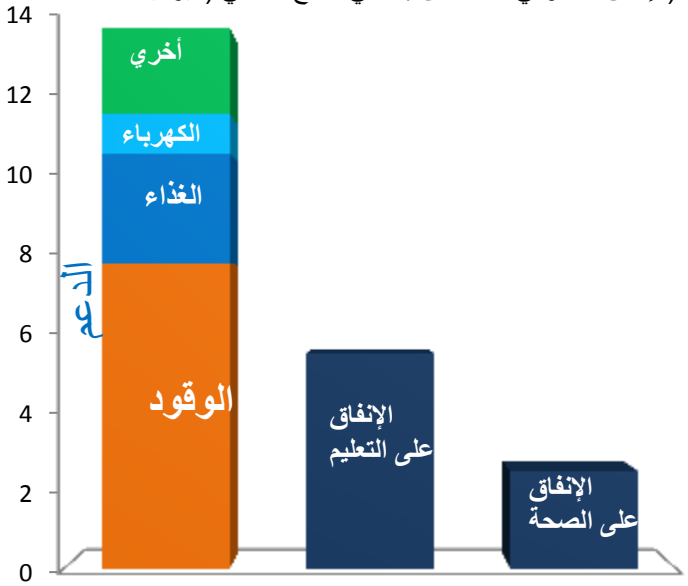

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تميل كفة سوق العمل في ليبيا ناحية القطاع العام الذي يعمل فيه أكثر من 80 في المائة من القوى العاملة في القطاع الرسمي، أمّا القطاع الخاص فتعمل فيه نسبة لا تتجاوز 4 في المائة من الليبيين. وعلاوة على ذلك، أدت الأجور والمزايا الجذابة التي يعرضها القطاع العام إلى ارتفاع توقعات الأجور بين الباحثين عن عمل وخريجي الجامعات. ولذلك، ظل مُعدَّل البطالة مرتفعا في قطاع عريض من السوق، مع أن التقديرات الرسمية تظهر تراجع الأرقام في فترة ما بعد الثورة. وتظهر بيانات صدرت عن وزارة العمل في سبتمبر/أيلول 2013 أن معدل البطالة انخفض إلى 15 في المائة في 2013 من مستواه المرتفع البالغ نحو 20 في المائة في عامي 2010 و2011 لكن التقديرات غير الرسمية تذهب إلى أن الرقم الفعلي أقرب إلى 30 في المائة وأنه أكبر من ذلك بين الشباب. وتظهر تقديرات البنك الدولي أن معدل البطالة بين الشباب ظل عند حوالي 50 بالمائة وأن غالبية العاطلين عن العمل يحملون درجات جامعية.

ويواجه الاقتصاد الليبي تحديات جساماً إذا لم يتم التصدي لها فقد تفسد آفاق انتعاش النمو. أول هذه التحديات إدارة الموارد البترولية لليبيا والحاجة الملحة إلى تنويع أنشطة الاقتصاد لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي على الأمد الطويل ومعالجة مشكلة البطالة في ليبيا. وعلى الرغم من المساهمة الكبيرة لقطاع النفط والغاز في إجمالي الناتج المحلي، فإنه يتسم بالكثافة الشديدة في استخدام رأس المال ويساهم بأقل من 2 في المائة من إجمالي عدد الموظفين (وفقا لأحدث البيانات). والتحدي الثاني هو ترشيد الدعم العام (الذي يُقدر بنحو 11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013) وأجور موظفي القطاع العام التي تفرض ضغوطاً على المالية العامة للدولة. ويتسم الإنفاق على الدعم بضخامته ويحد من حيز المالية العامة المتاح لأولويات الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والاستثمار في البنية التحتية. والتحدي الثالث هو تحقيق التوافق بين المهارات واحتياجات السوق وإجراء إصلاحات لخلق قطاع خاص مفعم بالنشاط والحيوية. ومن أهم العوامل التي تحول دون نمو القطاع الخاص نقص إمكانية الحصول

على التمويل، وعدم وضوح البيئة القانونية، والوضع الأمني الهش.